إقرار الحكومة الإسرائيليّة نقل وحدات ودوائر حكوميّة إلى القدس: التداعيات والأبعاد

شباط 2022

يحيى قاعود

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكـرمل

أقرّت الحكومة الإسرائيليّة، يوم الأحد الموافق لِـ 14 من تشرين الثاني عام 2021، خطّة لتشجيع الوزارات الحكوميّة على نقل وحدات ودوائر حكوميّة قائمة لغاية الآن خارج مدينة القدس إلى القدس، وذلك في غضون 120 يومًا. هذه ليست المرّة الأولى التي تسعى فيها الحكومة الإسرائيليّة إلى تشجيع الوزارات والدوائر على نقل ما تبقّى من مكاتب إلى القدس، إلّا أنّ هذا القرار يختلف عمّا سبق؛ إذ هو يفرض عقوبات اقتصاديّة وماليّة على الوزارات التي لا تنفّذ القرار، ويحدّد فترة زمنيّة للتنفيذ، ممّا يشير إلى جِدّيّة الحكومة في نقل ما تبقّى من مكاتب حكوميّة إلى القدس بغية تعميق سياسات تهويد المدينة وفرض السيطرة الإسرائيليّة، على الرغم من أنّ الحكومة الحاليّة تدّعي أنّها لن تقوم بخطوات جِدّيّة لتغيير الوضع القائم في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، حفاظًا على التحالف الحكوميّ، ومن منطلق عملها وَفقًا لرؤية "تقليص الصراع"، وإنْ لم تتبنَّ ذلك على نحوٍ رسميّ، كما وضّح رئيس الحكومة الإسرائيليّة بِنِتْ في مقابلة إعلاميّة مع صحيفة "يديعوت أحرونوت" في الـ 3 من حزيران في العام المنصرم (2021).[1]

تشجيع نقل المكاتب الحكوميّة والوحدات الوزاريّة إلى القدس، بالإضافة إلى تصعيد عمليّة السيطرة ومصادرة الأراضي وتسوية وتسجيل ملْكيّة الأراضي في القدس الشرقيّة في خطّة التطوير الاقتصاديّ للقدس، وسياسات أَسْرلة جهاز التعليم في القدس الشرقيّة التي وضعها بِنِتْ حين كان وزيرًا للتربية والتعليم عام 2015، وإقرار بلديّة القدس مطلع شباط الجاري (2022) سلسلة مشاريع ومخطّطات ترمي إلى ربط مستوطنات القدس بشبكة المواصلات والقطار الخفيف وتطوير البنى التحتيّة،[2] كلّ هذه وتلك توضّح أنّ حكومة إسرائيل تريد حسم مكانة القدس الشرقيّة وإخراجها من معادلات أيّ حلّ سياسيّ مستقبليّ، وترمي إلى تكريس السيادة الاحتلاليّة على القدس.

تسعى ورقة الموقف هذه إلى وضع تقييم أوّليّ لإقرار الحكومة الإسرائيليّة نقل الدوائر والوحدات الوزاريّة إلى القدس، وما يترتّب عليها من احتمال لتسريع وزيادة وتيرة العنف في مدينة القدس، ولا سيّما أنّ هذا القرار يأتي بعد مرور خمسة شهور على هبّة القدس في أيّار المنصرم (2021).

---

*يحيى قاعود- باحث في العلوم السياسيّة والسياسات العامّة.

[1] حبّاس، وليد. (2021). في مفهوم "تقليص الصراع".. الخلفيّة، الغايات والمآلات (ترجمة بلال ظاهر). رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة مدار. ص 7.

[2] عرب 48. (2022، 8 شباط). بلديّة الاحتلال ترصد مليار شيكل لربط مستوطنات القدس. عرب 48.

السياسات الإسرائيليّة في القدس

يأتي قرار نقل مكاتب الوحدات والدوائر الوزاريّة إلى القدس في سياق سياسات استعماريّة أشمل تعمل على تهويد المدينة وتغيير معالمها وهُويّتها، وخلق واقع ديمجرافيّ جديد في المدينة يحبط أيّ حلول مقترَحة للقضيّة الفلسطينيّة.

تتعرّض مدينة القدس، منذ احتلالها في حزيران عام 1967، لمخطّط شامل لضمّها إلى إسرائيل وتهويدها وطمس ومحو الوجود الفلسطينيّ فيها. ارتكزت السياسة الإسرائيليّة تجاه القدس الشرقيّة إلى تتابُعيّة ثلاثيّة الأضلاع، تقوم على احتلال الأرض، وتهجير السكّان منها، وإحلال المستوطنين مكانهم. وسخّر الاحتلال لهذه الغاية الإمكانيّات الحكوميّة المتاحة لتسريع هذه العمليّة، على نحوِ ما نجد في القوانين العنصريّة والسياسات القمعيّة، والإجراءات المتّخَذة على الأرض لتضيّق الخناق على المقدسيّين، لدفعهم إلى ترك المدينة.[3] هذه السياسات تفاقمت العام المنصرم، ولا سيّما محاولات إسرائيل تغيير مكانة المسجد الأقصى وتهجير السكّان العرب من حيّ الشيخ جرّاح. إثر ذلك، اندلعت هبّة القدس في أيّار (2021)، وامتدّت لتشمل المناطق الفلسطينيّة كافّة. وجاء قرار نقل المؤسّسات الحكوميّة متوّجًا المخطّطات الإسرائيليّة الرامية إلى أَسْرلة المدينة وتغيير طبيعتها وطابعها من مدينة فلسطينيّة عربيّة إلى مدينة إسرائيليّة يهوديّة.

الانتقال الحكوميّ إلى القدس

اتّخذت الحكومات الإسرائيليّة السابقة مجموعة قرارات بغية نقل المكاتب والدوائر الحكوميّة إلى القدس. وبحسب جريدة "مَكور ريشون"، أصدرت الحكومة الإسرائيليّة في العام 2007 بيانًا يحثّ الوزارات والدوائر الحكوميّة بالانتقال تدريجيًّا إلى القدس.[4] توالت القرارات الحكوميّة، وكان الموعد المبدئيّ المقرَّر لنقل الوزارات والدوائر الحكوميّة عام 2015 في احتفالات إسرائيل بما يُسمّى "يوم القدس"،[5] وأُرجِئ إلى العام 2019 في ذكرى "يوم القدس".[6]

[3] أبو كشك، عماد. (2020، صيف). المقدسيّون والمثلّث الاحتلاليّ: احتلال الأرض، وطرد السكّان وتمكين المستوطنين. مجلّة المقدسيّة، العدد 7. جامعة القدس: مركز دراسات القدس. ص 12.

[4] كَهانا، إيلات. (2021، 14 تشرين الثاني). الحكومة تصادق: عقوبات على المكاتب الحكوميّة التي لا تنتقل إلى القدس. مَكور ريشون. [بالعبريّة]

[5] يوم القدس هو اليوم الذي تحتفل فيه إسرائيل باحتلالها مدينة القدس في العام 1967.

[6] كَهانا، إيلات. (2020، 21 أيّار). علامة فارقة: هل انتقلت [حجّت] المكاتب الحكوميّة إلى القدس؟ مَكورريشون. [بالعبريّة]

منذ سنوات عديدة، تحاول بلديّة القدس ووزارة شؤون القدس الترويج لخطّة نقل الوزارات والإدارات الحكوميّة إلى القدس؛ ففي عام 2018 رفضت حكومة بنيامين نتنياهو خطّةً مماثِلةً روّج لها وزير شؤون القدس آنذاك زئيف إلكين (من حزب "أمل جديد -تِكْفاه حَدَشاه" برئاسة چدعون ساعَر)،[7] وهو ذاته الذي قدّم الخطّة الجديدة التي حظيت بمصادقة الحكومة الائتلافيّة الحاليّة مع فرض عقوبات على الوزارات التي لا تمتثل للقرار.

إقرار حكوميّ جديد

يستند قرار الحكومة الإسرائيليّة على "قانون أساس الحكومة"، وقانون "القدس عاصمة إسرائيل"، وكلاهما يقضيان بانتقال جميع الوزارات والدوائر الحكوميّة إلى مدينة القدس.[8] وعلى الرغم من إقرار هذين القانونَيْن، ذكرت صحيفة "هآرتس"، في تشرين الأوّل عام 2021، أنّ نحو 100 وحدة حكوميّة لم تنتقل إلى القدس بعد، ونتيجة لذلك يعمل آلاف الموظّفين الحكوميّين خارج المدينة. هذه الوحدات تشمل: مصلحة السجون الإسرائيليّة؛ قسم الغذاء في وزارة الصحّة؛ وحدتَي الاحتيال والسير في الشرطة؛ قسمَي التكنولوجيا في وزارة المواصلات ووزارة التربية والتعليم.[9]

وَفق القرار الجديد، لن تحصل المكاتب الحكوميّة على ميزانيّة الحكومة للأثاث أو التجديد، وستبدأ بدفع الإيجار والضرائب على المباني في المدينة حتّى لو كانت خالية،[10] لضمان انتقالها. جاءت خطّة الانتقال وفرض العقوبات من قِبل الوزير زئيف إلكين، حيث كانت مسألة نقل الوحدات والدوائر الحكوميّة أحد شروط الحزب للانضمام إلى الحكومة الائتلافيّة؛ فقد صرّح إلكين لصحيفة "هآرتس": "المشكلة في القرارات التي اتُّخِذت حتّى الآن هي أنّه لم تكن هناك جداول زمنيّة واضحة ولا عقوبات".[11]

[7] حسون، نير. (2021، 14 تشرين الثاني). أقرّت الحكومة فرض عقوبات على الدوائر الحكوميّة التي لن تنتقل إلى القدس. هآرتس. [بالعبريّة]
[8] تايمز أوف إسرائيل. (2021، 16 تشرين الثاني). الوزراء يقرّون فرض عقوبات على المكاتب الحكوميّة التي لم تنتقل إلى القدس. تايمز أوف إسرائيل.
[9] المصدر السابق.
[10] i24news. (2021، 14 تشرين الثاني). إسرائيل: قرار حكوميّ بفرض عقوبات ماليّة على الوزارات التي لا تنقل مكاتبها إلى القدس. i24news.
[11] تايمز أوف إسرائيل. مصدر سابق.

مدينة الحكم المركزيّة

صرّح رئيس بلديّة القدس موشيه ليون قائلًا: "قرار الحكومة هو جزء آخر من تصحيح وضع القدس كعاصمة ومدينة حكم لإسرائيل، وهو مهمّ للغاية".[12] ويرمي القرار الحكوميّ إلى تقوية وتعزيز مكانة القدس كمدينة مركزيّة، كما سيعزّز انتقالُ الدوائر الحكوميّة الوضعَ الاقتصاديّ للمدينة، وسيزيد عدد الوظائف في المدينة وبذلك يزداد عدد السكّان اليهود أيضًا، وسيخلق دخلًا إضافيًّا كبيرًا للبلديّة من ضريبة الأرنونا.[13]

ووَفقًا للمحلّل سامي العجرمي، نقل المكاتب الوزاريّة هو خطوة إضافيّة لأَسْرلة المدينة وإبرازها للعالم مدينةً إسرائيليّة، وتقطع هذه الخطوة الطريق أمام مقترَحات للإدارة الأمريكيّة بشأن الحلول السياسيّة أو إعادة فتح القنصليّة الأمريكيّة في القدس،[14] إلى جانب محاربة التطلُّعات الفلسطينيّة في القدس، ولا سيّما قضيّة الانتخابات العامّة وجعل مشاركة القدس فيها أمرًا مستحيلًا.

عملت الحكومة السابقة، برئاسة بنيامين نتنياهو، على دعوة دول العالم إلى نقل سفاراتها إلى القدس، بعد قرار دونالد ترامب في العام 2017 الاعتراف بالقدس "عاصمة إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكيّة إليها في العام 2018. وقد يشكّل القرار الجديد سياسة ترغيب لدول العالم المؤيّدة لتوجّهات إسرائيل بنقل سفاراتها وممثّليّاتها إلى القدس.

تستمرّ إسرائيل في تجاوز القانون الدوليّ الذي يعتبر القدس الشرقيّة منطقة محتلّة، لترسيخ مفهوم القدس "عاصمة موحَّدة" لها على أرض الواقع. ليس هذا فحسب، بل إنّ النقل سيؤدّي إلى المزيد من السيطرة على الأراضي الفلسطينيّة في المدينة. فبحسب المختصّ في شؤون القدس، جمال عمرو، القرار الإسرائيليّ له انعكاسات خطيرة، إذ تتّجه السلطات الإسرائيليّة نحو السيطرة على الأراضي الفارغة في القدس، والتي حدّدتها على أنّها "مناطق خضراء"، بحيث تُستَغَلّ لصالح إنشاء مبانٍ لنقل مؤسّساتها ومكاتبها إليها، ويبيّن أنّ منطقة "جبل أبو غنيم" أصبحت متاحة لنقل مؤسّسات إسرائيليّة

[12] المصدر السابق.
[13] المصدر السابق.
[14] سامي العجرمي، خبير في الشأن الإسرائيليّ. (2021، 18 تشرين الثاني). مقابلة شخصيّة.

إليها.[15] تعزيزًا لهذا التوجّه، أقرّت بلديّة القدس مطلع شباط المنصرم ميزانيّة مليار شيكل، لسلسلة مشاريع ومخطّطات ترمي إلى ربط مستوطنات القدس بشبكة طرق جديدة وتوسيع القائمة، وتحديث وتوسيع شبكة القطار الخفيف بين أحياء المدينة وربطها بالأحياء الاستيطانيّة، من بينها مستوطنة "راموت" على جبل المشارف في القدس الشرقيّة، ومستوطنة "چيلو".[16]

يأتي القرار الجديد في ظلّ استمرار إجراءات حصار الفلسطينيّين، وتضييق الخناق عليهم في كلّ مناحي الحياة، فضلًا عن سياسة التهجير القسريّ، في أحياء مدينة القدس. في المقابل، صادَقَ مجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنيّة، في الـ 27 من تشرين الأوّل عام 2021، على بناء نحو ثلاثة آلاف ومئة وحدة سكنيّة خارج الخطّ الأخضر، وهي أوسع خطّة بناء في المستوطنات في عهد إدارة بايدن.[17] بغية تسهيل عمليّة انتقال المستوطنين إلى القدس، قد تُستخدم الوحدات الجديدة لتسكين الموظّفين المَنْويّ إلحاقهم في الوزارات والمكاتب التابعة لها بالقدس، ممّا يعني حاجة إسرائيل إلى توفير بِنًى تحتيّة وخدمات للمستوطنين الجدد من الموظّفين في القدس.

ما بعد الانتقال

إقرار نقل الوزارات والدوائر الحكوميّة إلى القدس سيزيد حجم الاستيطان والضغط على الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة، ومن المتوقّع أن يرفع عدد السكّان اليهود، وبالتالي ستزداد منظومة السيطرة على الأراضي الفلسطينيّة في القدس المحتلّة لإقامة مشاريع بناء جديدة لاستيعاب السكّان الجدد (الموظّفين) في المدينة.

تأتي تلك السياسات بناءً على الأفكار التي تحملها "الصهيونيّة الدينيّة" التي تحكم إسرائيل اليوم، حيث تمثّل القدس نقطة الارتكاز الرئيسيّة في فكرهم "القدس أوّلًا"، ولذا تعتمد على منهجيّة "الترانسفير" لتهجير السكّان الأصليّين؛ فالسياسات الإسرائيليّة في القدس -ومن ضمنها قرار نقل المكاتب والإدارات الحكوميّة- تهيّئ زيادة عدد اليهود في المدينة،[18] وهو ما وصفه

[15] الغد. (2021، 16 تشرين الثاني). نقل وزارات الاحتلال للقدس المحتلّة.. خطوة خطيرة. الغد الأردنيّة.
[16] عرب 48. (2022، 8 شباط). مصدر سابق.
[17] كوهِن، أفراهام. (2021، 27 تشرين الأوّل). المصادقة على بناء أكثر من 3 آلاف وحدة سكنيّة خارج الخطّ الأخضر. مكان- هيئة البثّ الإسرائيليّ.
[18] سامي العجرمي. مصدر سابق.

رئيس الحكومة نفتالي بِنِتْ في مقابلته مع نيويورك تايمز في الـ 24 من آب عام 2021 بقوله: "الحكومة ستستمرّ في سياسة إسرائيل الطويلة الأمد لتوسيع المستوطنات القائمة [...] ستواصل إسرائيل السياسة المعياريّة للنموّ الطبيعيّ".[19]

في المقابل، تمنع سلطات الاحتلال مواطني القدس الشرقيّة من البناء أو حتّى إصلاح بيوتهم في الأحياء المقدسيّة، وبالتالي تأتي مضاعفة العقارات الحكوميّة في القدس على حساب الفلسطينيّين والأراضي المقدسيّة، بالإضافة إلى تشديد القبضة الأمنيّة نتيجة زيادة عدد المقارّ الحكوميّة في القدس وإغلاق الكثير من المناطق والشوارع أمام حركة السكّان المقدسيّين.

صراع الوجود في القدس

في اليوم التالي لإقرار الحكومة الإسرائيليّة، عُقِد اجتماع للحكومة الفلسطينيّة، في الـ 15 من تشرين الثاني 2021، برئاسة محمّد إشتيّة رئيس مجلس الوزراء، حيث خُصّصت الجلسة لمدينة القدس، وناقشت حجم التحدّيات التي يواجهها سكّان المدينة والمحافظة، والانتهاكات التي يتعرّضون لها جرّاء سياسات الاعتقال وهدم البيوت والتوسّع الاستيطانيّ ومصادرة أملاك المواطنين، لإرغامهم على مغادرة منازلهم والهجرة في إطار سياسات التطهير العرقيّ التي تتّبعها السلطات الإسرائيليّة ضدّ سكّان المدينة أصحاب الأرض الأصليّين، وقرّرت الحكومة الفلسطينيّة: اعتماد القدس منطقة تطوير "أ"، وأقرّت حزمة مشاريع تطويريّة، بغية تعزيز الصمود الفلسطينيّ في المدينة.[20]

تخوض القيادة الفلسطينيّة تحرّكًا دبلوماسيًّا على الصعيد الدوليّ من أجل الضغط على إسرائيل لوقف كلّ ممارساتها وأعمالها الإجراميّة في القدس، والتي كان آخرها قرار نقل المؤسّسات الإسرائيليّة إلى المدينة، حيث أدان عضو اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة صالح رأفت قرار الحكومة الإسرائيليّة، واعتبره استمرارًا لخطّة نتنياهو - ترامب الرامية إلى فرض سيادة إسرائيل على القدس الشرقيّة المحتلّة، وقال: "إن قرار حكومة بِنِتْ يأتي في إطار تسارع الإجراءات

[19] Patrick Kingsley, Patric & Kershner, Isabel. (2021, August 24). New Israeli leader backs hard line on Iran but softer tone with U.S. **The New York Times**.

[20] مكتب رئيس الوزراء. (2021، 15 تشرين الثاني). مجلس الوزراء يعتمد القدس منطقة تطوير "أ" ويقرّ حزمة مشاريع تطويريّة. دولة فلسطين- مكتب رئيس الوزراء.

الإسرائيليّة لتهويد المدينة المقدّسة في انتهاك صارخ لقرارات الشرعيّة الدوليّة التي أكّدت أنّ القدس الشرقيّة جزء لا يتجزّأ من الأراضي الفلسطينيّة التي احتُلّت عام 1967".[21]

تحارب إسرائيل الجهود الفلسطينيّة كافّة، على المستويين الرسميّ وغير الرسميّ، بعدّة إجراءات وسياسات متلاحقة لخلق وقائع جديدة على الأرض للتفاوض عليها مستقبَلًا، بعيدًا عمّا هو مُقَرّ في الاتّفاقات وقرارات الشرعيّة الدوليّة بشأن القدس، بحسب رأي سامي العجرمي.[22]

في السياق ذاته، قدّم عضو الكنيست نِيرْ بَرْكاتْ (من كتلة الليكود) في الـ 11 من تشرين الأوّل عام 2021، ومعه 35 نائبًا، "مشروع قانون يحظر فتح ممثّليّات دبلوماسيّة في القدس تهدف لخدمة من هم ليسوا مواطني إسرائيل"، وذلك لمنع إعادة فتح القنصليّة الأمريكيّة في القدس.[23] يضاف إلى ذلك عدم رغبة الإدارة الأمريكيّة برئاسة بايدن في دفع عمليّة السلام أو لجم التغوّل الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة، بعد مرور عام على فترة ولايته وتصريحاته بشأن القضيّة الفلسطينيّة.

خلاصة

إنّ الغرض من التوجّه الإسرائيليّ لنقل المكاتب والدوائر الحكوميّة، على نحوِ ما بيّنتْ ورقة الموقف هذه، هو تعزيز وضع القدس كمدينة إسرائيليّة مركزيّة على حساب السكّان الأصليّين. ولتحقيق ذلك سوف ترتفع وتيرة مصادرة الأراضي والبناء في القدس بالتزامن مع سياسة "الترانسفير"، ومحاولة فرض أَسْرَلة جهاز ومناهج التعليم في مدينة القدس، وطرح خطط اقتصاديّة تهدف علنًا إلى تطوير وتغيير الحالة الاقتصاديّة للسكّان العرب وترتيب تسجيل الأراضي، لكنّها تهدف في باطنها إلى السيطرة على الأراضي العربيّة ومصادرة ما لا يمكن تسجيله باسْم أصحاب الأراضي، وإقرار مخطّطات لتوسيع وتعزيز القطار السريع والبنى التحتيّة لربط الأحياء الاستيطانيّة في القدس. كلّ هذا يوضّح أنّ إسرائيل تنتهج سياسة ترمي إلى إغلاق ملفّ القدس وتهويد القدس الشرقيّة ومَوْضعتها خارج الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967، وانتزاع

[21] وكالة وفا. (2021، 17 تشرين الثاني). رأفت: قرار حكومة الاحتلال نقل وزاراتها ومقرّاتها إلى القدس المحتلّة خطير ومرفوض. وكالة وفا.
[22] سامي العجرمي، مصدر سابق.
[23] مدار. (2021، 21 تشرين الأوّل). مشروع قانون يمنع فتح ممثّليّات دبلوماسيّة في القدس المحتلّة تهدف لخدمة من هم ليسوا مواطني إسرائيل. قوانين مطروحة. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة مدار.

الاعتراف الدوليّ بهذا الواقع. تَراكُم هذه السياسات والممارَسات على أرض الواقع ينبئ بإعادة إنتاج العنف في القدس، مع احتمال توسّعه وانتقاله إلى المناطق الفلسطينيّة كافّة كما علّمتنا تجربة أيّار المنصرم (2021).